**سنة اولى جذع مشترك**

**مقياس :علم الاجتماع السياسي**

**علاقة علم الاجتماع السياسي بالعلوم الأخرى**

**-1- علاقة علم الاجتماع السياسي بعلم الاجتماع:**

لا يخلو أي مجتمع من السياسة، فالسياسة هي سياسة أفراد يعيشون في مجتمع ما، مقسم إلى حكام ومحكومين، ولا يمكن لعالم الاجتماع إلا أن يكون له علاقة بالسياسة، فمن الصعب أن يعزل عالم الاجتماع نفسه عن السياسة، فقال ريمون آرون: "عالم الاجتماع يصبح سياسيًا، وإن لم يشأ ذلك". من هذه المنطلق تعرضت الدعوة للالتزام بالموضوعية في العلوم الاجتماعية للنقد؛ نظرًا للتداخل بين الواقع الاجتماعي، وانعكاس الواقع الاجتماعي على الفكر. فالسياسة شيء لا بد منه؛ لأن الناس كما قال ابن خلدون: "لا ينتظمون في الاجتماع المدني ولا يخضعون إلى القوانين إلا بوجود وازع يزع بعضهم عن بعض"، وأكد أرسطو هذا التوجه حين قال: "الإنسان حيوان سياسي بطبعه".

يعرَّف علم الاجتماع بأنه: "علم يسعى إلى أكبر قدر ممكن من التعميم فيما يخص الجوانب الوظيفية والبنيوية للمجتمع". إذا كان علم الاجتماع يهتم بدراسة المجتمع بكل مكوناته، فمن الطبيعي أن يدخل في حيز اهتمامه دراسة الظواهر السياسية في سياقها الاجتماعي.

يعتبر ابن خلدون الذي أول من اجتهد لتأسيس علم اجتماع فأسماه (علم العمران البشري)، تحدث فيه عن الأسرة، والعصبية القبلية، والبداوة، والحضر، والأخلاق، والدين، والسياسة، والدولة... إلخ. أما هربرت سبنسر، فكان أكثر دقة في تحديد موضوعات علم الاجتماع، حيث كتب في مؤلفه "أسس علم الاجتماع": "يتعين على علم الاجتماع أن يصف كيفية ظهور الأجيال المتتابعة من الوحدات المدروسة ونموها وأعدادها للتعاون، لذلك يأتي موضوع تطور الأسرة في المقام الأول...، ثم يتعين على علم الاجتماع أن يصف نشأة وتطور التنظيم السياسي الذي ينظم شؤون المجتمع...، كما يتعين عليه أن يصف تطور الأبنية الكنسية ووظائفها...، ونسق الروابط الذي ينظم الأفعال الأصغر، كما يجب أن يدرس المراحل التي مر بها القطاع الصناعي في المجتمع...". يلاحظ من المجال الذي حدده سبنسر لعلم الاجتماع أنه يستوعب عدة مجالات هي اليوم من اختصاص علوم اجتماعية أخرى، كعلم السياسة، والاقتصاد، وعلم الاجتماع الديني... إلخ. ويعتبر دوركايم من أهم من أشار إلى ضرورة وضع حدود بين علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى، فقد بين أهمية قيام فروع لعلم الاجتماع؛ لأن علم الاجتماع غير قادر لوحده على الدراسة الشاملة للواقع الاجتماعي، واقترح إطارًا عاما لهذه الفروع، وهو:

- علم الاجتماع العام.

- علم الاجتماع القانوني والأخلاقي، يتفرع إلى: التنظيم السياسي، الزواج والأسرة، التنظيم الاجتماعي، علم الاجتماع الجنائي.

- علم الاجتماع الاقتصادي.

- علم الاجتماع الجمالي.

- علم الاجتماع الديني.

- الديموغرافيا.

وقد رأى "غاستون بوتول" أن علم الاجتماع السياسي غصن تفرع عن جذع علم الاجتماع العام، يحلل الأنظمة، ويوضح علاقتها مع الظواهر الاجتماعية الأخرى.

**-2- علاقة علم الاجتماع السياسي بالسياسة:**

علماء السياسة الذين اجتمعوا في اليونسكو سنة1948؛ لوضع تعريف لعلم السياسة وتحديد موضوعاته، ولم يتطرقوا إلى علم الاجتماع السياسي بل أدرجوه ضمن اهتمامات علم السياسة، من ناحية أخرى فإن تعقد البناء الاجتماعي وتداخل ما هو سياسي مع ما هو اقتصادي، أو ديني، أو إيديولوجي، أو قانوني يجعل التمييز بين هذه الأنساق أمر صعب.

تذهب غالبية تعريفات السياسة إلى ربطها بنظام الحكم، أو علاقة الحاكم بالمحكومين، فالسياسة لا تكون إلا في مجتمعات بشرية تقاد من قبل هيئة سياسية، تصدر قوانين ملزمة للأفراد، وتمارس عليهم الضغط والإكراه، فلا يمكن تصور سياسة بدون سلطة سياسية، ولا يمكن تصور سلطة سياسية بدون ممارسة التسلط.

حتى منتصف القرن العشرين لم يكن هناك دقة في استعمال مصطلح علم السياسة، وتداخله مع العلوم السياسية الأخرى، حيث كانت تنقسم العلوم السياسية إلى: (المذهب السياسي، التاريخ السياسي، علم الاجتماع السياسي، علم القانون)، إلا أن منظمة اليونسكو سعت لإعطاء علم السياسة مكانته، وكلفت مجموعة من علماء السياسة لوضع مؤلف حول علم السياسة، وتحديد موضوعاته. بالفعل تم وضع مؤلف مشترك تحت عنوان "علم السياسة المعاصر" سنة1950، وتم اعتماد عبارة "علم السياسة" بدلًا من عبارة "العلوم السياسية"، وأوصت اللجنة بتدريس هذا العلم في الجامعات، وحددت موضوعات هذا العلم على النحو الآتي:

- النظرية السياسية: وتضم: تاريخ الأفكار السياسية.

- المؤسسات السياسية: تضم: الدستور، الحكومة المركزية، الحكومة الإقليمية والمحلية، الإدارة العامة، وظائف الحكومة الاقتصادية والاجتماعية، المؤسسات السياسية المقارنة.

- الأحزاب والفئات والرأي العام: تضم: الأحزاب السياسية، مشاركة المواطن في الحكومة والإدارة، الرأي العام.

- العلاقات الدولية: تضم: السياسة الدولية، التنظيمات الدولية، القانون الدولي.

تعريف اليونسكو لعلم السياسة أدمج ضمن اهتمامات علم الاجتماع السياسي، فقد اعتبر بعض علماء السياسة علم الاجتماع السياسي جزء من تخصصهم، وفرع من فروع علم السياسة الذي يتناول العلاقات بين النسق السياسي والأنساق الاجتماعية الأخرى، فعلم الاجتماع السياسي يهتم بأسباب التعددية الإيديولوجية والسياسية، وآثار التغير الاجتماعي على النظم السياسية، والبحث في مشروعية الأنظمة السياسية، ودور الرموز الدينية والتاريخية والثورية في حياة المجتمعات، والخلفية الاجتماعية للسلوك الانتخابي، والانتماء الحزبي، والأسباب الاجتماعية للثورة والانقلاب... إلخ.

يرى موريس ديفرجيه أنه لا تعارض بين علم السياسة وعلم الاجتماع السياسي، ويقول بوتومور: من المستحيل إقامة أي تمييز نظري هام بين علم الاجتماع السياسي وعلم السياسة. لكن علماء المدرسة التقليدية في علم السياسة غير مرتاحين لظهور علم الاجتماع السياسي؛ لأنهم يشعرون بأنه يهمش علمهم، ويضعف نظرياتهم وتحليلاتهم التقليدية للشأن السياسي، لكن هذا التداخل بين هذين العلمين ليس بالضرورة يؤدى لتغليب أحدهم على الآخر، بل يمكن أن تؤدي لبلورة مجالات تخصص كل منهم.

**-3- علاقة علم الاجتماع السياسي بالاقتصاد**

علم الاقتصاد فرعًا من الفروع الاجتماعية، فهو جزء لا يتجزأ من الظواهر الاجتماعية، تلك الظواهر الاقتصادية التي تحكم الحياة الاقتصادية وتعني بكافة شؤونها، حيث الدراسات الاقتصادية التي تهدف إلى زيادة النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

تتأثر العملية الاقتصادية بالحياة الاجتماعية، حيث ذهب علماء الاجتماع مثل باريتو إلى تفسير التغيير الاقتصادي باعتباره جزء لا يتجزأ من التغيير الاجتماعي، على أن المواد الاقتصادية جزء من خطة تحقيق الرفاهية الاقتصادية التي هي جزء من الرفاهية الاجتماعية.

في الوقت ذاته تقوم القوى الاقتصادية المختلفة بالتأثير على طبيعة الحياة الاجتماعية، كما أن البيئة الاجتماعية تؤثر على العمليات الاقتصادية بشكل كبير.

إن علم الاقتصاد يرتبط بعلم الاجتماع في جوانب شتى، حيث إن دراسة الاقتصاد بمفردها مضللة دون ربطها بالدراسات الاجتماعية، على أن دراسة علم الاجتماع عديمة الجدوى دون الفهم الصحيح لتفاعلات القوى الاقتصادية.

من الممكن علاج المشكلات الاقتصادية مثل التضخم أو مشكلات البطالة من خلال اعتبار حدوث الظاهرة الاجتماعية في وقت معين، كذلك فإن النظام الاجتماعي يرتبط بالنظام الاقتصادي، كما أن مشكلات النمو السكاني والتلوث البيئي تصنف بكونها اقتصادية كما تعد ذات صبغة اجتماعية.

لا يمكن لعلم الاجتماع دراسة ظاهرة الجريمة دون فهم العوامل الاقتصادية المؤثرة على حدوث الجريمة، لذا يمكن دراسة المجتمع من خلال مؤسساته الاقتصادية.

علاوة على فكرة العدالة الاجتماعية التي توضح العلاقة بين العلمين، حيث إنها تتحقق من خلال العمل على العدالة في توزيع الدخول والثروات، الأمر الذي يقع على عاتق الدراسات الاقتصادية من خلال السياسات الضريبية التصاعدية منها على وجه الخصوص، وأيضًا الإعانات الحكومية وما إلى ذلك.

كل تلك السياسات الاقتصادية تتطلب التعرف على التعداد السكاني وتركيب السكان، وما هي العادات والتقاليد المؤثرة على الطبقات في المجتمع، وحالات الفقر والبطالة ،فتلك حالات اجتماعية ناشئة عن خلل ما في السياسات الاقتصادية، لذا فإن الأمر برمته يرجع إلى علاقة الظواهر مع بعضها البعض بشكل لا يمكن الفصل بينهما، فكانت تلك العلاقة بين علم الاقتصاد والعلوم الأخرى كعلم الاجتماع.